العنوان:	الصحابة الكرام في بعض مؤلفات ابن حزم
المصدر:	ندوة: الصحابة الكرام في تراث المغاربة والاندلسيين
الناشر:	الرابطة المحمدية للعلماء
المؤلف الرئيسي:	زخنيني، صباح
المجلد/العدد:	مج 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
مكان انعقاد المؤتمر:	طنجة
الهيئة المسؤولة:	الرابطة المحمدية للعلماء ، المغرب ومركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث
الشهر:	صفر / فبراير
الصفحات:	1151 - 1176
رقم MD:	385095
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	كتاب أصحاب الفتيا من الصحابة، الصحابة والتابعون، العلماء المسلمون، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، ت456 هـ.، كتاب أسماء الصحابة الرواة، كتاب المفاضلة بين الصحابة، الإنتاج الفكري، علم الحديث، رواية الحديث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/385095

الصحابة الكرام
في بعض مؤلفات ابن حزم

دة. صباح زخنيني

ملخص البحث

لقد تنافس علماء المسلمين رحمهم الله تعالى، في تدوين أخبار أصحاب رسول الله ﷺ وفضائلهم وما أسندوه له من حديث، وكان ممن تناول ذلك محمد بن حزم الأندلسي في بعض مؤلفاته كـ «المفاضلة بين الصحابة» و«أسماء الصحابة الرواة» و«ما لكل واحد من العدد» و«أصحاب الفتيا من الصحابة» وعدد ما لكل صاحب في مسند بقي.

ومن خلال هذه المؤلفات، سأحاول أن أبين رأي ابن حزم في النقاط التالية:

من هو الصحابي ـ عدالة الصحابة ـ المفاضلة بين الصحابة ـ الصحابة الرواة ـ علم الصحابة بالسنن ـ الصحابة محدثين ـ الإكثار من الرواية عند الصحابة ـ قول الصحابي «السنة كذا» ـ فقهاء الصحابة في كتابات ابن حزم ـ رسالة أصحاب الفتيا من الصحابة، وغير ذلك في مداخلة متواضعة عنونتها بـ «الصحابة الكرام في بعض مؤلفات ابن حزم».

الباحثة في سطور

الدكتورة صباح زخنيني Sabah_zekhnini@hotmail.com

- من مواليد عام 1965م بوجدة.
- أستاذة التعليم العالي بكلية الآداب جامعة محمد الأول وجدة.
- دكتوراه الدولة بجامعة محمد الأول ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، في موضوع «معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي» دراسة وتحقيق.
- دبلوم من المعهد البريطاني للغة الإنجليزية بتونس.
- عضو في العديد من المراكز والمكاتب واللجان العلمية والجمعيات.
- شاركت في عدة ندوات علمية.

لها أعمال علمية قيد الطبع منها:

- معجم شيوخ ابن وهب، دراسة وتحقيق.
- الموطأ برواية يحي بن بكير، دراسة وتحقيق.
- معجم الصحابة للإمام البغوي، دراسة وتحقيق.
- مولد النبي صلى الله عليه وسلم، لنجم الدين الغيطي، تقديم وتحقيق.

مُقَدِّمَة

اختار الله سبحانه وتعالى لنبيه محمد ﷺ أصحابا كانوا نجوم الاهتداء وأئمة الإقتداء، مثلوا الوساطة بيننا وبين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، حفظوا كتاب الله وسنة نبيه المصطفى ﷺ وحرصوا على نقلها وأدائها إلى كل من جاء بعدهم ناصحين محتسبين، فهم خير القرون وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالتهم بثناء الله عز وجل عليهم وهو القائل: ﴿وَالسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾[1] وثناء رسوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حيث قال: «الله الله في أصحابي الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، من آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد أذى الله، ومن أذى الله فيوشك أن يأخذه»[2].

ولهذا فإن التعريف بهم وضبط أسمائهم وتتبع مروياتهم وحصر عددها وذكر فضلهم والمفاضلة بينهم، ومعرفة الفقهاء والمحدثين وأصحاب الفتيا منهم وغيره، لأمر ذو بال من الناحية العلمية، جعل الكثير من العلماء والمحدثين يولونه اهتماما كبيرا.

ويهدف هذا العرض إلى إبراز مدى إسهام ابن حزم الأندلسي في هذا كله.

---

(1) سورة التوبة: الآية 101.

(2) أخرجه الترمذي، باب فضل من بايع تحت الشجرة 3861، والإمام أحمد في مسنده (4/ 87).

1) تعريف الصحابي لغة واصطلاحا:

❁ الصحابي لغة:

جاء في لسان العرب: «صحبه يصحبه صحبة بالضم وصحابة بالفتح، وصاحبه: عاشره، والصحب جمع صاحب مثل راكب وركب. والأصحاب: جمع الصحب مثل: فرخ وأفراخ. والصاحب المعاشر... والجمع أصحاب وأصاحيب وصحبان مثل شاب وشبان. وصحاب مثل جائع وجياع. وصحب وصحابة وصحاب حكاها جميعا الأخفش، وأكثر الناس على الكسر دون الهاء «صحاب» وعلى الفتح معها «صحابة».

قال الجوهري: «الصحابة بالفتح الأصحاب، وهو في الأصل مصدر، وجمع الأصحاب أصاحيب، وأما الصحبة والصحب اسمان للجمع، ويقال: صاحب وأصحاب كما يقال: شاهد وأشهاد وناصر وأنصار»[1].

ولا خلاف بين أهل اللغة في أن القول «صحابي» مشتق من الصحبة، وأنه ليس مشتقا من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلا كان أو كثيرا.

فيوقع اسم المصاحبة بقليل منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا في من كثرت صحبته واتصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطى وسمع منه حديثا، فوجب لذلك ألا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال إلا على من هذه حاله[2].

---

(1) لسان العرب: مادة صحب.

(2) انظر الكفاية (ص51)، وفتح المغيث (ص31)، والسنة قبل التدوين (ص387).

❁ الصحابي اصطلاحا:

عرف جمهور العلماء الصحابي بكونه من لقي النبي ﷺ مؤمنا ومات على الإيمان[1]. فهذا تعريف جامع مانع، فبالقيد الأول «من لقي»: يخرج كل من لم يلقه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن أدركه وأسلم كالنجاشي.

ولا يشترط الرؤية إذ يوجد من هو معدود في الصحابة من غير خلاف ولم يره لعارض كالعمي كالصحابي الجليل ابن أم مكتوم.

ولا يشترط أيضا أن يغزو معه أو أن يحدث عنه، أو أن يطيل صحبته لشرف مجرد رؤية النبي ﷺ ولو لحظة لمنزلته عند الله تعالى، فقد قيل: إذا رآه مسلم أو رآى مسلما لحظة طبع قلبه على الاستقامة لأنه بإسلامه متهيئ للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم أشرف عليه فظهر أثره على قلبه وعلى جوارحه[2].

ويخرج بهذا القيد من رآه بعد موته ﷺ قبل دفنه، فلا يكون صحابيا كأبي ذؤيب الهذلي الشاعر.

وبالقيد الثاني «مؤمنا به» يخرج كل من رآه كافرا، وهذا كثير، فقد لقي النبي ﷺ جمع من أهل الشرك والكفر ولم يسموا صحابة لمجرد ذلك، كأبي جهل وأضرابه.

ويخرج به أيضا من كان مؤمنا بغيره كزيد بن عمرو بن نفيل أو غيره من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة الشريفة، وبه جزم ابن حجر في مقدمة الإصابة مع أنه ترجم له تبعا البغوي وابن منده وغيرهما[3].

---

(1) الإصابة (1/ 158)، وفتح المغيث (4/ 77).

(2) الإصابة (1/ 158).

(3) نفسه (1/ 159).

أمـا بالقيد الثالث «مـات على الإيمـان» فيخرج به كل من لقيه مؤمنا ثم ارتد ومـات على ردته. وفي إثبات صحبة من عاد إلى الإسلام بعد ردته خلاف بين العلمـاء[1].

وهذا التعريف ـ كمـا يقول ابن حجر ـ مبني على الأصح عند المحققين...

ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة كقول من قال: «لا يعد صحابيا إلا من وصف بأحـد أوصاف أربعة: من طالت مجالسته، أو حفظـت روايتـه، أو ضـبط أنـه غـزى معـه، أو استشهد بين يديه، أو كان من اشترط في صحة الصحبة بلـوغ الحلـم أو المجالـسة ولـو قصرت».

قال ابن حزم: «وليس كل من أدرك النبي ﷺ ورآه صحابيا، ولو كان ذلك لكان أبـو جهل من الصحابة لأنه قد رآى النبي ﷺ وحادثه وجالسه وسمع منه، وليس كـل مـن أدركه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ولم يلقه، ثـم أسـلم بعـد موتـه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أو في حياتـه ـ إلا أنـه لم يـره ـ معدودا في الصحابة، ولو كان ذلك لكان كل من كان في عصره عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ صحابيا، ولا خلاف بين أحد في أن علقمة والأسود ليسا صحابيين وهمـا من الفضل والعلـم والـبر بحيث همـا، وقد كانا عالمين جليلين أيام عمر وأسلمـا في أيام النبي ﷺ»[2].

لم يخالف ابـن حـزم في هـذا التعريـف الجمهـور إلا أنـه لـيس عـلى صـناعة الحـدود والتعريفات محررا دقيق العبارة. ويشمل مصطلح الصحابة الأحرار والمـوالي والـذكور والإناث لأن المراد به الجنس.

---

(1) الأحكام (2/ 82-83).

(2) فتح المغيث (4/ 79).

1) طرق إثبات الصحبة:

تثبت الصحبة بإحدى الطرق التالية[1]:

➢ **أولا:** تواتر العلم بذلك كصحبة العشرة المبشرين بالجنة وهم الخلفاء الأربعة وسعد بن أبي وقاص وسعد بن زيد وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة ابن الجراح.

➢ **ثانيا:** استفاضة العلم بذلك من غير أن يبلغ حد التواتر كصحبة ضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محصن وغيرهما.

➢ **ثالثا:** إخبار صحابي معلوم الصحبة أنه صحابي كإخبار أبي موسى الأشعري بصحبة حممة بن أبي حممة الدوسي.

➢ **رابعا:** ادعاء الصحبة من شخص معلوم العدالة قبل سنة 110هـ للخبر الواحد عن النبي ﷺ «ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ»[2] ولذلك اشترطوا أيضا المعاصرة للنبي ﷺ، وكل ادعاء للصحبة بعد هذا التاريخ مردود كادعاء جعفر بن نسطور الرومي الصحبة بعد سنة 200هـ.

2) عدالة الصحابة:

الصحابة كلهم عدول وبساطهم مطوي كما قال الأمام الذهبي، عدلهم الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ فقال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾[3].

---

(1) الكفاية (ص52)، وفتح المغيث (4/ 89-93)، والباعث الحثيث (ص185).

(2) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء. ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ «لا تأت مائة سنة ...» وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الفتن، باب 64 حديث رقم 2251، والإمام أحمد في مسنده (2/ 22).

(3) سورة التوبة: الآية 100.

وقال تعالى: ﴿وَالذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ اِ۬للَّهِ وَالذِينَ ءَاوَواْ وَنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ اُ۬لْمُومِنُونَ حَقّاٗ لَّهُم مَّغْفِرَةٞ وَرِزْقٞ كَرِيمٞ﴾[1].

وفي السنة أدلة أخرى تثبت عدالتهم منها قوله ﷺ: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[2] وقال أيضا: «الله الله في أصحابي الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، من آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»[3].

وأما في الإجماع فقد اتفقت كلمة علماء الأمة ـ إلا من شذ ـ على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم. قال الأمام الجويني وقد حكى الإجماع على القول بعدالتهم: «ولعل السبب فيه أنهم نقلة الشريعة فلو ثبت توقف روايتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول ﷺ، ولما استرسلت عل سائر الأعصار»[4].

ويرى ابن حزم أن الصحابة كلهم عدول لا يستثني منهم أحدا خلافا لمن قال بعدالة طائفة منهم فقط، وأخرج من شارك في فتنة أو ارتكب معصية أو رأى الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ ولم يلازمه. قال ابن حزم: «الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعا، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنَ اَنفَقَ مِن قَبْلِ اِ۬لْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ اَ۬لذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ وَكُلّاٗ وَعَدَ اَ۬للَّهُ اُ۬لْحُسْنَىٰ﴾[5]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ

(1) سورة الأنفال: الآية 74.

(2) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه 2531، والإمام أحمد في مسنده (4/ 399).

(3) أخرجه الترمذي، باب فضل من بايع تحت الشجرة 3861 والإمام أحمد في مسنده (4/ 87).

(4) البرهان (1/ 632)، وفتح المغيث (4/ 96-97).

(5) سورة الحديد: الآية 10.

ﭐلذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾. قال: فثبت أن الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد منهم النار، لأنهم المخاطبون بالآية السابقة، فإن قيل: التقييد بالإنفاق والقتال يخرج من لم يتصف بذلك، وكذلك التقييد بالإحسان في الآية السابقة، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ يخرج من لم يتصف بذلك، فالجواب أن التقييدات المذكورة خرجت مخرج الغالب، وإلا فالمراد من اتصف بالإنفاق والقتال بالفعل أو القوة»[1]. وقد خالف هذا الرأي بعض الأصوليين، فقد حكى الآمدي وابن الحاجب قولا أنهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطلقا. وقال آخرون: عدول إلى وقت الفتن. فأما بعد ذلك فلا بد من البحث عمن ليس ظاهر العدالة، وذهب المعتزلة إلى ردة من قاتل عليا، وقيل لا يحكم بعدالة من دخل منهم في فتنة من الفتن الواقعة من حين مقتل عثمان رضي الله عنه، كالجمل وصفين من الفريقين إلا بعد البحث عنها. وحصر بعضهم العدالة فيمن اشتهر منهم وطالت ملازمته لرسول الله ﷺ. قال المازري في شرح البرهان: «لسنا نعني بقولنا الصحابة عدول كل من رآه ﷺ يوما ما أو زاره أو اجتمع به لغرض وانصرف عن قريب، وإنما نعني به الذين لازموه ونصروه»[2].

ولكن ماذا يقصد بالعدالة...؟

قال ابن الأنباري: «وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، إنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف يبحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية إلا أن ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك ولله الحمد»[3].

(1) المحلى (1/ 28).
(2) فتح المغيث (4/ 98).
(3) إرشاد الفحول (ص70)، وفتح المغيث (4/ 100).

3) تفضيل الصحابة بعضهم على بعض:

يتفاوت الصحابة في الأفضلية إجمالا ثم تفصيلا.

فأما بالإجمال، فتفضل طبقة من تقدم إسلامه بمكة، ثم طبقة أصحاب دار الندوة، ثم طبقة المهاجرين إلى الحبشة، ثم أهل بيعة العقبة الأولى، ثم أهل العقبة الثانية. وقد يفضل أهل بدر ثم من أسلم قديما ممن هاجر إلى الحبشة وشهد أحدا ثم من شهد الخنق فما بعدها، ثم مسلمة الفتح وأخيرا الصبيان والأطفال ممن لم يغز.

وأما بالتفصيل، فيفضل أبو بكر على سائر الصحابة بل هو أفضل الناس مطلقا بعد الأنبياء، قال فيه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين أفضل من أبي بكر»[1]. ثم يليه عمر بن الخطاب ولم يختلف في ذلك أحد من أئمة السلف ولا الخلف، ولا عبرة بأقوال أهل التشيع، ثم يليه عثمان بن عفان وهو قول أكثر أهل السنة، وخالف بعضهم وقدم عليا، والتوقف في تفضيل أحدهما عن الآخر أولى كما ذهب إلى ذلك جمع من العلماء منهم مالك ويحيى بن سعيد القطان ومن المتأخرين ابن حزم.

وهؤلاء هم الخلفاء الأربعة المفضلون على غيرهم، وبالستة الباقين يكتمل العشرة الذين بشرهم النبيﷺ بالجنة»[2].

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (ص135-137)، وأبو نعيم في الحلية (3/ 335).

(2) فتح المغيث (4/ 115 -119)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص269)، والإرشاد للنووي(2/ 489) وشرح مسلم للنووي (15/ 148).

4) رأي ابن حزم في موضوع المفاضلة بين الصحابة:

كتب ابن حزم رسالة خاصة في المفاضلة بين الصحابة اشتمل عليهما كتاب الفصل[1]، وطبعت مفردة[2]. يتجه ابن حزم في المفاضلة بين الصحابة إلى تفضيل الطبقات لا إلى تفضيل الأشخاص عموما، ولكنه لا ينجو من التفضيل الشخصي أيضا.

يرى ابن حزم أن أفضل الناس بعد الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ أمهات المؤمنين يقرر ذلك لأن الله تعالى اختصهن بأن جعلهن من بين نساء العالمين في جوار رسوله الأمين، وهن فوق ذلك القانتات العابدات الصالحات الصابرات، يفضلهن على سائر الناس رجالا ونساء، ومنهم فاطمة بنت النبي ﷺ، فهي دون أمهات المؤمنين في الأفضلية في رأيه.

ويذهب أبو زهرة إلى أن هذه التفرقة بين نساء النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ وبناته خطأ، يقول: «ولذلك أخالف ابن حزم وأحسب قوله هذا من شدة رغبته الأموية ومقاومته للشيعة؛ لأنهم هم الذين كانوا يدعون ما يدعون على أساس نسبتهم لفاطمة وعلي»[3].

ثم يلي أمهات المؤمنين في الأفضلية أبو بكر وعمر، ويجتهد ابن حزم في إثبات الحجج والأدلة على تفضيلهما على علي، من ذلك أن أبا بكر أكثر فتوى ورواية منه إذا قيست الفتاوى والرواية بالمدة التي عاشها بعد النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ. ولكن حينما يتحدث عن علي ومعاوية فإنه يقول بالتوقف لأن فضائلهما تتفاوت في الأكثر، ولأن التفضيل الشخصي هنا غض من مقام المفضل عليه. ومع ذلك فإن في كلامه ما يدفع إلى ترجيح عثمان على علي، يقول ابن حزم: «نقول بفضل المهاجرين الأولين بعد عمر بن

---

(1) انظر الجزء الرابع من كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل.

(2) نشرت بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

(3) ابن حزم حياته وعصره لأبي زهرة: (ص281-282).

الخطاب قطعا إلا أننا لا نقطع بفضل أحد منهم على صاحبه، كعثمان بن عفان، وعثمان بن مظعون، وعلي، وجعفر، وحمزة، وطلحة، والزبير، ومصعب بن عمير، وعبد الرحمن ابن عوف وغيرهم من نظرائهم، ثم بعد هؤلاء أهل العقبة ثم أهل المشاهد مشهدا مشهدا...»[1].

5) عدد الصحابة:

يصعب حصر عدد الصحابة لعدة أسباب نذكر منها:

➢ دخول عدد كبير من الناس في الإسلام ومبايعة رسول الله ﷺ من غير أن تعرف أسماؤهم، فقد كانوا يفدون من البوادي والأقاليم في جماعات يبايعون رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثم يعودون إلى بلادهم من غير أن تذكر أسماؤهم، كما وقع في العام التسع للهجرة وهو العام المشهور بعام الوفود.

➢ تفرقتهم في المدن والبوادي، وكثير منهم لم تعرف له رواية فلم يعرف اسمه. ولذلك فإن حصر عددهم متعذر لهذا السبب أيضا.

➢ اختلاف العلماء في صحبة عدد منهم، ومن ذكر عددهم إنما على وجه التقريب، فقد قال كعب بن مالك رضي الله عنه في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ»[2]. وقال أبو زرعة: «شهد معه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غزوة تبوك سبعون ألفا»[3]. ونقل عنه قوله: «توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على

---

(1) التقييد والإيضاح (ص305-306)، ومحاسن الاصطلاح (ص432)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (4/ 136).

(2) صحيح البخاري (4/ 1603-1604/ ح4156) باب حديث كعب بن مالك.

(3) فتح المغيث (4/ 108).

مـائة ألف إنسان من رجل وامرأة كلهم قد روى عنـه سمـاعا أو رؤيـة»[1]، وذكـر في رواية أخرى أنهم مـائة ألف وأربعة وعشر ألفا[2].

ويرى ابن فتحون أن هذا العدد الذي ذكره أبو زرعة خاص بالصحابة الرواة ولـيس جملة الصحابة[3].

6) الصحابة محدثون:

ألف ابن حزم رسالة في بيـان عـدد مرويـات الـصحابة الـذين عرفـت عـنهم روايـة الحديث، وهي في حقيقتها ترتيب لرسالة الحافظ بقي بـن مـخلد القرطبـي «ذكـر مـا للصحابة من عدد»[4].

❁ طريقته في عرض عدد مرويات الصحابة:

يبدأ ابن حزم هذه الرسالة بذكر المكثرين من الصحابة وهـم سـبعة زادت مرويـاتهم عن ألف حديث، ثم أصحاب المئين، ثم أصحاب المـائتين، ثـم أصـحاب المـائة، ثـم أصحاب العشرات، ثم أصحاب العشرين، ثم أصحاب التـسعة عـشر، وهكـذا إلى أن ينتهي إلى أصحاب الأفراد[5].

يكتفي ابن حزم كغيره مـمـن ألفوا في هذا الموضوع بـذكر اسـم الـصحابي ثـم عـدد مروياته، مثاله:

---

(1) الإصابة (1/ 2).
(2) اختصار علوم الحديث (ص185).
(3) الإصابة (1/ 3).
(4) حققه د. أكرم ضياء العمري بعنوان «عدد مـا لكل واحد من الصحابة من الحـديث» وهـي جـزء مـن مقدمة المسند المصنف لبقي بن مـخلد.
(5) انظر رسالة بن حزم «أسمـاء الصحابة الرواة» (ص275) المطبوعة مع كتاب جوامع السيرة.

1. أصحاب الألوف: أبو هريرة، خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثا.

2. أصحاب الألفين وما زاد عنها: عبد الله بن عمر: ألفا حديث وستمائة وثلاثون حديثا.

ومن الملاحظ أن ابن حزم تعزب عنه معلومات وفوائد أخرى غير العدد، فلا يذكر مثلا مظان الحديث النبوي الشريف التي اعتمدها من أجل حصر هذه الأعداد.

❁ **فؤائد حصر عدد مرويات كل صاحب.**

لمعرفة عدد مرويات كل صاحب فوائد مهمة من الناحية الحديثة، فبفضل ذلك يكتشف الوضع، فنسبة أي حديث زائد على المعروف إلى الصحابي مدعاة التوقف، فقد يكون الحديث الزائد صحيح النسبة إلى صاحبه ولم يعرفه من حصر العدد، وقد يكون موضوعا على الصحابي.

7) **علم الصحابة بالسنن:**

يتفاوت الصحابة في العلم بالسنن النبوية، فقد كان منهم الملازم لرسول الله ﷺ المتبع لسننه، وكان منهم من يحضر المجلس والمجلسين وتشغله الصفق في الأسواق أو الضرب في الأرض، وكان منهم المقيم والظاعن، ويمكننا أن نعرف علم الصحابي كما قال ابن حزم بأحد وجهين لا ثالث لهما:

- أحدهما: كثرة روايته وفتاواه.
- والثاني: كثرة استعمال النبي ﷺ له.

فمن المحال الباطل أن يستعمل النبي ﷺ من لا علم له، وهذا أكثر شهادات العلم وسعته[1].

وهذا لا يكفي لمعرفة علم الصحابي وروايته، لأن بعض الصحابة الذين عرفت ملازمتهم للرسول ﷺ وسبقهم الإسلام بالتواتر كأبي بكر وعمر الذين حملا علما كثيرا عنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لم يظهر علمهم كله لنا وبخاصة أبو بكر لأنه لم يعش كثيرا بعد رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ليحتاج إليه كما احتيج إلى غيره، فامتداد عمر الصحابي إلى جانب الوجهين السابقين الذين ذكرهما ابن حزم يكشف لنا عن عمله ومروياته، كما أن ظهور أمور جديدة في الحياة مع مر الزمن يكشف عن علم الصحابة؛ لأنه يحتاج إلى ما عنده تجاه تلك الأمور المستجدة، وفي هذا يقول ابن حزم: «ثم وجدنا الأمر كلما طال كثرت الحاجة إلى المصاحبة فيما عندهم من العلم، فوجدنا حديث عائشة رضي الله عنها ألفي مسند ومائتي مسند وعشر مساند...»[2].

8) المكثرون من الصحابة:

ولئن تفاوت الصحابة في العلم بالسنن، فقد برز منهم كثيرون زاد حديثهم على ألف وهم سبعة، ذكرهم ابن حزم في رسالته فقال[3]:

- أبو هريرة 5374.

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/ 136).

(2) نفسه.

(3) انظر رسالة ابن حزم «أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد275-276، والرسالة مطبوعة مع كتاب جوامع السير لابن حزم تحقيق د. إحسان عباس ود. ناصر الدين الأسد وانظر أيضا « عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث» لبقي بن مخلد (ص 79) تحقيق ضياء العمري.

- عبد الرحمن بن عمر 2630.
- أنس 2286.
- عائشة 2210.
- عبد الله بن عباس 1660.
- جابر بن عبد الله 1540.
- أبو سعيد الخذري 1170.

ثم يلي هؤلاء المكثرين أحد عشر صحابيا، لكل واحد منهم أكثر من مائتي حديث، ثم الذين رووا أكثر من مائة حديث، ثم عدد كبير من أصحاب العشرات ممن يقربون من مائة، ثم عدد ممن لهم عشرة أحاديث أو أقل من ذلك، ثم جمع ممن لهم حديث الواحد أو الحديثان.

❁ رأي ابن حزم في مسألة الإكثار من الرواية عند الصحابة:

ناقش ابن حزم ما نقله العلماء من ذم عمر بن الخطاب الإكثار من الرواية ونهيه الصحابة عن ذلك، ويرى أن رواية الحديث خير وأن الإكثار من الخير خير[1].

يقول ابن حزم: «وقولهم هذا داحض بالبرهان الظاهر ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وهو أنه يقال لمن ذم الإكثار من الرواية: أخبرنا عن الرواية لحديث رسول الله ﷺ أخير هي أم شر؟، ولا سبيل إلى وجه ثالث فإن قال هي خير فالإكثار من الخير خير، وإن قال هي شر فالقليل من الشر شر وهم قد أخذوا منه بنصيب فيلزمهم أن

(1) شرح ألفية العراقي «التبصرة والتذكرة» (ص3).

يعترفوا بأنهم يتعلمون الشر، ويعملون به، أما نحن فلسنا نقر بذلك بل نقول إن الإكثار منها لطلب ما صح هو الخير كله»[1].

وأيضا: «وليت شعري إذا كان الإكثار من الحديث شرا فأين الخير أفي التقليد الذي لا يلزمه إلا جاهل أو فاسق، أم في التحكم في دين الله عز وجل بالآراء الفاسدة التي قد حذر الله تعالى منها وزجر النبي ﷺ عنها»[2].

وبنفس الطريقة يواصل ابن حزم الرد على من يذم إكثار الرواية، والرد على من يقول إن مالكا كان يختصر موطأه.

إن غرض ابن حزم من وراء ذلك كله تأصيل الفكرة التي ينادي بها مذهبه ألا وهي الرجوع إلى الكتاب والسنة وذم التقليد. ولا يتوانى ابن حزم في رد كل خبر يناقض هذه الفكرة، مما يثبت أن لظاهريته أثرا في التصحيح والتضعيف عنده.

❁ رأي ابن حزم في قول الصحابي «السنة كذا»:

لا يدرج قول الصحابي «السنة كذا»، أو «أمرنا كذا» في رأي ابن حزم في عموم السنة النبوية، فقد يكون ذلك محض اجتهاد من الصحابي فيكون قوله السنة كذا: «السنة عنده على ما أداه إليه اجتهاده»، ومعلوم أن ابن حزم يمنع التقليد سواء أكان المقلد صحابيا أو من دونه. يقول ابن حزم: «إذا قال الصحابي السنة كذا وأمرنا بكذا» فليس هذا إسنادا، ولا يقطع على أنه عن النبي ﷺ، ولا ينتسب إلى أحد قول لم يرو أنه قاله، ولم يقم برهان على أنه قاله، وقد جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: «كنا نبيع

(1) أسماء الصحابة الرواة لابن حزم (276-315).

(2) الإحكام (2/ 134-135-136).

أمهات الأولاد على عهد الرسول ﷺ حتى نهانا عمر فانتهينا»وقال بعضهم: «السنة كذا» وإنما يعني أن ذلك هو السنة عنده على ما أداه إليه اجتهاده»[1].

9) الصحابة فقهاء:

حظي الجانب الفقهي عند الصحابة في كتابات ابن حزم باهتمام كبير، أثار ابن حزم فيها مسائل كثيرة كحجية عمل أهل المدينة واجتهاد الصحابي وحكم تقليده، وبين أيضا أصحاب الفتيا منهم ومراتبهم، مكثرين كانوا أو مقلين. وله كتاب «الإيصال إلى فهم كتاب الخصال» وهو شرح لكتاب «الخصال الجامعة لحمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع» أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في المسائل الفقهية، والحجة لكل قول، وهو كتاب كبير[2].

❁ رسالة أصحاب الفتيا من الصحابة[3]:

قسم ابن حزم أصحاب الفتيا من الصحابة أقساما ثلاثة:

> **المكثرون**: وهم سبعة: عائشة، عمر، علي بن مسعود، ابن عمر، زيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس.

قال ابن حزم: يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم.

---

(1) الإحكام (2/ 134-135-136).

(2) نفسه (2/ 72).

(3) وفيات الأعيان (3/ 325)، وتذكرة الحفاظ (3/ 1147)، والسير (19/ 193)، وسماه حاجي خليفة» الخصال الجامعة لمحصل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام». كشف الظنون(1/ 704).

➢ **المتوسطون**: ثلاثة عشر وهم: أبو بكر، أم سلمة، أنس، أبو سعيد الخذري، أبو هريرة، عثمان، عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الله بن الزبير، أبو موسى الأشعري، سعد بن أبي وقاص، سلمان جابر، معاذ.

➢ **المقلون**: وهم الباقون من الصحابة أصحاب الفتيا.

قال ابن حزم: «والباقون رضي الله عنهم مقلون في الفتيا لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان والزيادة اليسيرة على ذلك فقط، يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير»[1].

ورغم أن ابن حزم يؤلف هذه الرسالة القيمة في أسماء الصحابة الفقهاء وكذا من جاء بعدهم، فانه لا يعتد بقول الصحابة ولا يراه حجة، ويرد تقليده سواء أكان المقلد مجتهدا أو عاميا، بل إنه يعد التقليد بدعة محرمة استحدثت بعد عصر أتباع التابعين، ولا قول إلا بما جاء بنص القرآن أو كلام صحيح النقل عن النبي ﷺ أو نتائج مأخوذة من مقدمات صحاح من هذين الوجهين.

ويجتهد ابن حزم في البحث عن الأدلة التي يحسبها مقنعة في الدلالة عن منع تقليد الصحابي، منها أن الصحابة لم يكونوا مطلعين على كل السنن، فما علمه بعضهم خفي عن بعضهم الآخر، ثم إنهم تفرقوا في الأمصار مما زاد بعدهم عن معرفة السنن والأحكام التي يعرفونها، وهم بالإضافة إلى ذلك مختلفون في اجتهاداتهم.

---

(1) وهي رسالة صغيرة في أصحاب الفتيا من الصحابة وفيمن بعدهم أيضا إلى زمن المؤلف، طبعت ضمن كتاب جوامع السيرة مع رسائل أخرى بتحقيق د. إحسان عباس ود. ناصر الدين الأسد مع اختلاف في ترتيب أسماء الصحابة، وتوجد أيضا ضمن كتاب الإحكام في أصول الأحكام، نشرها د. إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم طبعة مؤسسة الرسالة.

يرتب ابن حزم على هذه الأدلة وغيرها عدم جواز تقليد من لم يكن عارفا بكل السنن والأحكام، وفي حالة اختلاف الصحابة يتساءل ابن حزم: فأي واحد منهم تقلد؟[1].

وينحو باللائمة على المقلدين ويصفهم بعبارات حادة مثل قوله: ولا أضل ولا أجهل ولا أبعد من الله عز وجل ممن يزجر عن تبليغ كلام النبي ﷺ ويأمر بألا يكثر من ذلك، أو يرد ما لم يوافقه مما صح عن النبي ﷺ بنظره الملعون ورأيه الفاسد وهواه الخبيث ودعواه الكاذبة، ثم يفني دهره في تبليغ آراء مالك وابن القاسم وسحنون[2].

ويبين في المقابل أن الذين ينبذون التقليد وينهلون من الكتاب والسنة هم الطائفة التي على الحق، يقول: «وليعلموا أن طلاب سنن رسول الله ﷺ حيث كانت والعاملين بها والمتفقهين في القرآن والذين لا يقلدون أحدا هم على منهاج الصحابة والتابعين والأعصار المحمودة وإنهم أهل الحق في كل عصر»[3].

في حين يرى بعض العلماء منهم ابن القيم أن الصحابة هم سادة المفتين والعلماء.

قال الليث بن سعد عن مجاهد: العلماء أصحاب محمد ﷺ.

وقد صدق، فقد كانوا أئمة أعلاما شهدوا التنزيل وعلموا الناسخ والمنسوخ، وتتبعوا السنن النبوية القولية والفعلية واستدركوا ما فاتهم بالسؤال والرحلة، وكانوا إلى جانب ذلك على حض كبير من العلم بقواعد الاستنباط، ولذلك كله كانت فتواهم ذات قيمة كبيرة عند علماء الأمة خلفا عن سلف، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء

---

(1) الإحكام (5/ 93)، وجوامع السيرة (319-323)، وإعلام الموقعين (1/ 12/ 13)، والإصابة(1/ 12).

(2) الإحكام (2/ 134).

(3) نفسه (2/ 144).

المتأخرين خصوصا إذا اشتهر قول الصحابي في الصحابة، فالذي عليه جماهير الفقهاء أنه إجماع وحجة، وأما إذا لم يشتهر فهو عنده حجة[1].

وفي وجوب اتباع أقوال الصحابة أدلة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَالسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[2] ووجه الدلالة أن الله تعالى قد أثنى على من اتبعهم، خصوصا إذا كانوا عواما، أما المجتهدون فلا يجوز لهم اتباعهم.

ومنها قوله تعالى ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[3].

فكل الصحابة مهتدون وكل واحد منهم لم يسألنا أجرا.

ومنها أيضا قوله تعالى ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ﴾[4] وكل من الصحابة منيب إلى الله عز وجل، فيجب اتباع سبيله.

ومنها أيضا قوله تعالى ﴿قُلْ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾[5] فأخبر تعالى أن من اتبع الرسول فإنه يدعو إلى الله، ومن دعا إلى الله على بصيرة وجب اتباعه[6].

(1) الإحكام (2/ 146).

(2) أعلام الموقعين (4/ 120).

(3) سورة يس: الآية 20.

(4) سورة لقمان: الآية 14.

(5) سورة يوسف: الآية 108.

(6) انظر هذه الأدلة وغيرها في أعلام الموقعين 4/ 123-130-131-136 وما بعدها.

خاتمة

ليس غريبا أن يهتم ابن حزم بالصحابة باعتبارهم محدثين وفقهاء أو بأي اعتبار آخر، فهذا موضوع قد كتب فيه العلماء قبله وبعده، إلا أن الملاحظ أن ابن حزم كان يعرض مباحث هذا الموضوع وفق قواعد مذهبه الظاهري حتى إنه ليرد النصوص المشهورة الصحيحة باجتهادات وأدلة ثبوتها أمر نسبي أمام النقد العلمي الرزين، وما في كتاب «الإحكام» خير دليل على ذلك.

والملاحظ أيضا أن ابن حزم في الوقت الذي يؤلف فيه رسالتيه في الصحابة المحدثين والفقهاء يمنع تقليدهم، وقد يظن ذلك تناقضا منه، والأمر ليس كذلك، فإن في بيانه لعدد مرويات الصحابة مثلا إشارة إلى عدم جواز تقليدهم، إذ كيف يقلد عشرات من الصحابة لا يروي الواحد منهم إلا الحديث والحديثين، والأمر نفسه في الصحابة الفقهاء المقلين وهم كثر، وهو أمر فصل فيه ابن حزم القول في كتابه «الإحكام».

فهرس المصادر والمراجع

- الإحكام في أوصال الأحكام، لابن حزم، تقديم إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية/1983م.
- الإرشاد، للنووي.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، دار الفكر ط1.1956م.
- أسماء الصحابة الواردة، لابن حزم تحقيق سيد كسردي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى/ 1992م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى/1995م.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم الجوزية، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية/1977م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعةالأولى/1983م.
- بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده، عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث، تحقيق أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى/1984م.
- تدريب الراوي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة السلفية.
- الجامع الصحيح للبخاري.
- الجامع الصحيح لمسلم.
- جامع الترمذي، دار الفكر.
- جوامع السيرة لابن حزم، تحقيق إحسان عباس وناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر.
- ابن حزم حياته وعصره لأبي زهرة، دار الفكر العربي1954م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم، مطبعة السعادة بمصر1357م.

- السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر الطبعة الأولى1963م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعةالأولى1984م.
- شرح ألفية الحديث للعراقي، المطبعة الجديدة، الطالعة، فاس الطبعة الأولى/1355.
- شرح مسلم للنووي.
- علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر دمشق سورية1986م.
- علوم الحديث لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعةالأولى1959م.
- فتح المغيث للسخاوي، تحقيق علي حسن علي، دار الإمام الطبري، الطبعة الثانية/1992.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، طبعة صبيح، القاهرة1964م.
- فضائل الصحابة، للإمام أحمد، تحقيق فاروق حمادة، دار الثقافة 1984.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة حلبي، وكالة المعارف1941-1943.
- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت لبنان.
- المحلى لابن حزم صححه الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الفكر، مكتبة التراث.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر للطباعة والنشر، بيروت من سنة 1968 إلى سنة 1972.